

Distr.: General
15 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البندان ٢ و ٤ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير موجز عن حلقة النقاش الرفيعة المستوى المتعلقة بانتهاكات حقوق
الأطفال في الجمهورية العربية السورية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٣٦ الذي قرر فيه المجلس
أن يعقد، في دورته السابعة والثلاثين، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن انتهاكات حقوق
الأطفال في الجمهورية العربية السورية، وطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق
الإنسان أن تقدم للمجلس، في دورته الثامنة والثلاثين، تقريراً موجزاً عن المناقشة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-07801(A)



* 1 8 0 7 8 0 1 *

أولاً - مقدمة

١ - قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٠/٣٦، أن يعقد، في دورته السابعة والثلاثين، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن انتهاكات حقوق الأطفال في الجمهورية العربية السورية، بالتشاور مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، مع التركيز بوجه خاص على الهجمات على الأطفال، بما فيها الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية. وطلب المجلس أن تُبرز المناقشة شهادات الشهود والأصوات السورية، بما فيها آراء الأطفال، بوسائل مناسبة ومأمونة. وطلب المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) إعداد تقرير موجز عن حلقة النقاش لينظر فيها المجلس في دورته الثامنة والثلاثين.

٢ - وعملاً بالقرار، عقد مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ خلال دورته السابعة والثلاثين.

٣ - وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان، فويسلاف شوتس؛ وأدلى ببيانات تمهيدية كل من نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، كيت غيلمور، والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية المعني بالأزمة السورية، بانوس مومنتريس.

٤ - وأدار حلقة النقاش غونيلافون هال، وهي مراسلة أجنبية في جنيف للصحيفة السويدية "سفينسكا داغبلاديت" (Svenska Dagbladet). وشارك فيها كل من علاء ظاظا، وهو عضو مؤسس لـ "شبكة حُرّاس" (وهي شبكة سورية لحماية الطفل)؛ وهيثم عثمان، وهو مدير منظمة "أطفال عالم واحد"؛ وإبراهيم القاسم، وهو محام ومن مؤسسي منظمة أورانغو للعدالة وحقوق الإنسان.

ثانياً - البيانات التمهيدية

٥ - ذُكرت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المشاركين بأن النزاع في الجمهورية العربية السورية بدأ بامتهان كرامة طفل، مشيرةً بذلك إلى ما تعرض له حمزة علي الخطيب، ١٣ عاماً، من احتجاز وتعذيب سنة ٢٠١١. ولم يكتفِ النزاع بحرمان ملايين الأطفال من حقوقهم الأساسية، بل جاوزه إلى سلبهم طفولتهم. فنحو ثلثي الأطفال في الجمهورية العربية السورية البالغ عددهم ٨,٣٥ ملايين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، علماً بأن أكثر من مليون منهم يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها و ١٧٠ ٠٠٠ في مناطق محاصرة. فجيل كامل من السوريين ينتقلون من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ والرعب يلزمهم من قصف لا ينتهي، ويخيم عليهم شبح عنف لا يتوقف، وخوف دائم، ومحرومين من أبسط السلع والخدمات. وأشارت نائبة المفوض السامي إلى حرمان الأطفال في الجمهورية العربية السورية من الحق في التعليم والصحة.

٦ - وأسفر النزاع الطويل الأمد والشديد الحدة في الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٧ عن أكبر عدد تُحقّق منه من الانتهاكات الخطيرة في حق الأطفال منذ عام ٢٠١٢. وارتكب كل من السلطات السورية والجماعات المسلحة انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان

والقانون الدولي الإنساني أضرت بالأطفال. وكان مروّعاً حجم الجرائم المرتكبة في حق الأطفال ونطاقها وخطورتها.

٧- واستهدف جميع أطراف النزاع المنازل ومحطات سيارات الإسعاف والمستشفيات والمدارس بلا رحمة ولا شفقة مع أنه ينبغي أن تكون ملاذات للأطفال بمقتضى القانون الدولي. وتؤكد الحالة الإنسانية الكارثية في البلد إخفاق المجتمع الدولي في حماية المدنيين، وغالبيتهم الساحقة أطفال. وتساءلت نائبة المفوض السامي عن عدد الأطفال الذين سيموتون هذه السنة وإلى متى سيتغاضى المجتمع الدولي عن معاناة الأطفال غير المقبولة في الجمهورية العربية السورية.

٨- وأنهت نائبة المفوض السامي بيانها بالتشديد على أهمية مساءلة جميع أطراف النزاع. ودعت في هذا الصدد مجلس حقوق الإنسان إلى تحديد ولاية لجنة التحقيق، ودعت الدول إلى دعم الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً. ودعت أيضاً إلى إحالة الحالة في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٩- وشدد المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية المعني بالأزمة السورية على أن ٤٠ في المائة من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة والبالغ عددهم ١٣,١ مليون شخص في الجمهورية العربية السورية أطفال. وقال إن ٦٦٣ ٠٠٠ شخص، من أصل ٥,٦ ملايين في أمس الحاجة، دون الخامسة من العمر. وتظل حماية المدنيين أثناء الأعمال العدائية مصدر قلق بالغ. ولاحظ المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية في هذا المضمار أن الغوطة الشرقية حوصرت خمس سنوات وأن الأسر أُويت في أقبية مكتظة ولم تكن تعرف إن كانت ستبقى على قيد الحياة يوماً آخر. وتعرض الأطفال لمستوى غير مسبوق من العنف العشوائي، الأمر الذي سبب ضرراً نفسياً طويلاً الأمد.

١٠- وقال المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية إنه شعر بالجزع إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، التي أصدرتها آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح التي أنشأها مجلس الأمن، ولجنة التحقيق، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها. وفي عام ٢٠١٧، بلغ عدد التقارير التي تحدثت عن انتهاكات حقوق الطفل في سياق النزاعات، التي ارتكبتها جميع الأطراف، أعلى مستوى له منذ بداية النزاع؛ وكان عام ٢٠١٧ أشد سنوات الحرب فتكاً بالأطفال. فقد تحققت آلية الرصد والإبلاغ من أن ما لا يقل عن ٩١٠ أطفال قتلوا و ٣٦١ جرحوا، علماً بأن الغالبية العظمى من إصابات الأطفال وقعت في إدلب وحلب ودير الزور ومواقع أخرى.

١١- وتحققت آلية الرصد والإبلاغ أيضاً من ١٠٨ هجمات على المستشفيات والموظفين الطبيين في عام ٢٠١٧. وأثرت هذه الهجمات، التي قوضت بشدة تقديم الخدمات الصحية، على حياة الأطفال أكثر من غيرهم. فلو تعرض مستشفى لهجوم في أي بلد آخر لتسبب ذلك في الاستياء والدعوة إلى اتخاذ إجراءات وإلى المساءلة. أما في الجمهورية العربية السورية، فوقع أكثر من ١٠٠ هجوم في سنة واحدة، دون أن يلوح في الأفق أي دلائل على قرب انتهائها.

١٢- واستمر تنامي تجنيد جميع الأطراف الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. ففي عام ٢٠١٧، بلغت نسبة تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة للقتال - وهو أمر يحظره القانون الدولي الإنساني ويعد جريمة حرب - ٢٥ في المائة من حالات تجنيد الفتيان والفتيات. ومن بين كل ١٠ أطفال مجندين، أدى ٩ منهم دوراً قتالياً مرتدين زياً عسكرياً ومسلحين، مع تلقيهم تدريباً عسكرياً.

١٣- وأكد المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية أهمية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وباستمرار، مشدداً على أن التحدي أخطر اليوم من أي وقت مضى. وتركز الأمم المتحدة وشركاؤها في الجمهورية العربية السورية على الوصول إلى أشد الناس احتياجاً في جميع أنحاء البلد، أي ٢,٩ مليون رجل وامرأة وطفل يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، من بينهم أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ شخص - نصفهم من الأطفال - في مواقع محاصرة. وقد انهارت بالكامل تقريباً المساعدة عبر خطوط التماس في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصرة بسبب رفض حكومة الجمهورية العربية السورية منح الموافقة اللازمة للوصول إلى تلك المناطق. وعليه، فإن الشعب السوري سيموت من المجاعة والمرض أكثر منهما من القصف الجوي والمدفعي.

١٤- وشدد المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية على أن حماية المدنيين تقع في صميم الاستجابة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية ولا تزال أصعب جانب في جدول العمل الإنساني. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تسخير كل ما لديها من تأثير لوقف الانتهاكات في حق الأطفال، مشيراً إلى أنه حتى في خضم حدة النزاع المسلح المرتفعة، توجد حلول تكفل امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها الدولية وحمايتهم الأطفال. واختتم كلمته بدعوة المتحاربين والجهات المؤثرة فيها إلى وضع حماية الأطفال في الصدارة.

ثالثاً- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

١٥- حكّت السيدة فون هال، في ما أدلت به من ملاحظات افتتاحية بصفتها مديرة حلقة النقاش، قصصاً عن أسفارها إلى الجمهورية العربية السورية باعتبارها صحفية. وتحدثت عن طفلين التقت بهما: هالة، وعمرها ٨ سنوات، وهي فتاة أصيبت بجروح في ٧٠ في المائة من جسدها، وشوّهت كلياً عندما سقطت قنبلة على منزلها في حلب؛ وحذيفة، وهو طفل يبلغ من العمر ١٧ عاماً، شلّ من خصره إلى أسفل بعد أن أصابته قنبلة وهو في طريقه إلى البيت من المدرسة في إدلب. ومع أن طريق هذين الطفلين إلى التعافي طويل، فقد كانا محظوظين لأنهما نجيا؛ وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى العديد من الأطفال في الجمهورية العربية السورية. وتحدثت السيدة فون هال مؤخراً إلى رجل في الغوطة الشرقية كان محتبئاً في قبو مع أطفاله الستة. وقال لها إن لديه رسالة واحدة إلى العالم، وهي: "ما نريد في المقام الأول ليس الغذاء والدواء، بل نريد منكم أن توقفوا آلة الحرب هذه. أوقفوها الآن".

١٦- وألقى السيد ظاظا في مداخلة الضوء على خطورة الوضع المتصاعد في الغوطة الشرقية، التي حاصرتها حكومة الجمهورية العربية السورية وحلفاؤها سنوات عدة. وكان السكان يعانون الجوع والحرمان من السلع الأساسية بسبب رفض إيصال المساعدات الإنسانية، رغم القرارات التي أصدرها مجلس الأمن. واستُهدف المدنيون، بمن فيهم ١١٥.٠٠٠ طفل، بصورة ممنهجة

وعشوائية في تلك المنطقة. وأضاف قائلاً إن القصف الشديد والطويل الأمد للمدنيين سبق أن شمل أماكن أخرى في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما من أجل إجبار السكان على التفاوض في صفقة ترحيل قسري، الأمر الذي أدى إلى ترحيل ٣ ملايين طفل. وأعرب السيد ظاظا عن أسفه لأن الهجمات الوحشية الأخيرة في الغوطة الشرقية أوقفت الجهود الرامية إلى الحفاظ على تعليم الأطفال الذين يعيشون هناك. فقد تعرضت خمس مدارس للهجوم في الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠١٨ وحده.

١٧- وأعرب السيد ظاظا أيضاً عن أسفه على فشل المؤسسات المسؤولة عن حماية المدنيين والأطفال، مشيراً إلى أنه كلما توسّع نطاق الأزمة، زاد شلل المؤسسات. ولا يمكن التصدي لأخطر أزمة إنسانية منذ بداية القرن بدون الاعتراض على كامل المنظومة الإنسانية. ودعا في هذا الصدد إلى اتخاذ إجراءات حقيقية وانتهاج نهج "ثورية" ووضع منظومة إنسانية جديدة. ودعا أيضاً إلى نظام عدالة جديد يخضع الجناة للمساءلة من خلاله. ونقل كلمات زميل له عالق في الغوطة الشرقية المحاصرة اعتبر حق النقض في مجلس الأمن أداة تسمح بارتكاب جرائم حرب العصر الحديث. وأضاف السيد ظاظا أن الخوف والكرهية ليسا الأمرين الوحيدتين اللذين يتناميان في الجمهورية العربية السورية وأن الشعب السوري ينبذ الحرب ويدعو إلى العدالة والسلام.

١٨- وفي الختام، طرح السيد ظاظا أسئلة عدة على المجتمع الدولي، داعياً إلى إجابات حقيقية عن العمل الجماعي الذي سيُضطلع به للتصدي لهجوم كيميائي آخر، واستمرار الحصار، ومواصلة الهجمات على المدارس، وتقديم الجناة إلى العدالة الدولية.

١٩- وأكد السيد عثمان أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في الجمهورية العربية السورية، التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، أسفرت عن عدد لا يحصى من القتلى والجرحى. وذكرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن نحو ٢٧ ٠٠٠ طفل قتلوا منذ بداية النزاع. وأضاف أن منظمته وثقت انتهاكات لحقوق الأطفال، ونظمت أنشطة لبناء قدرات المجتمع المدني في مجال حقوق الطفل.

٢٠- واستُخدمت ضد المدنيين أسلحةٌ يحظرها القانون الدولي. وفيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية، أشار إلى تقرير لجنة التحقيق (A/HRC/36/55) الذي ذكرت فيه أن ٥٤ في المائة من الأفراد الذين قتلوا بأسلحة كيميائية في نيسان/أبريل ٢٠١٧ والذين بلغ عددهم ١٧٩ شخصاً هم من الأطفال. ويعد تجنيد الجماعات المسلحة الأطفال واستخدامهم نوعاً آخر من الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال. ويزيد التدخل العسكري للقوات الدولية في النزاع والأسلحة التي تستخدمها من تفاقم المخاطر التي يواجهها الأطفال المندون.

٢١- ولاحظ السيد عثمان، في معرض إشارته إلى تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/72/361-S/2017/821)، أن الحكومة ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد الأطفال مع أن الجمهورية العربية السورية طرف في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ولاحظ أيضاً أن الأمين العام وصف في التقرير نفسه الانتهاكات الجسيمة التي اقترفتها الجماعات المسلحة ضد الأطفال، بما فيها الاختطاف.

٢٢- وأفاد السيد عثمان بأن ١,٥ مليون طفل في سن الدراسة في البلد محرومون من التعليم، موضحاً أن الهجمات على المدارس والبنية التحتية التعليمية هي أحد الأسباب الرئيسة التي تدفع الأطفال إلى ترك المدرسة، بالإضافة إلى نقص المواد التعليمية وعدم وجود معلمين.

٢٣- ودعا السيد عثمان المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى تقديم الدعم لمبادرات العدالة والمساءلة، بما في ذلك لجنة التحقيق والآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية؛ وحث على رفع دعاوى جنائية على المسؤولين عن الجرائم.

٢٤- وقدم السيد عثمان مقترحات بشأن السبل الملموسة لحماية حقوق الطفل. ودعا إلى وقف الهجمات على المدارس والمستشفيات؛ وحماية العاملين في المجال الإنساني؛ ووضع برامج لإعادة تأهيل الأطفال المعوقين؛ وتدعيم النظم التعليمية. ودعا أيضاً إلى العمل مع أطراف النزاع من أجل الحصول على التزامها بمنع تجنيد الأطفال.

٢٥- ووصف السيد القاسم ظروف احتجاز الأطفال ومعاملة السلطات السورية والجماعات المسلحة إياهم. وعمدت حكومة الجمهورية العربية السورية إلى الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري على مدى عقود، وتفاقم الأمر عند ردها على انتفاضة عام ٢٠١١. ولم يسلم الأطفال من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ فهم يتعرضون للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة شأنهم شأن الكبار. وتوفي العديد من الأطفال أثناء الاحتجاز. وتفاقم الخوف والصدمة اللذان تعرض لهما الأطفال وأسره من جراء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به الجناة.

٢٦- وعرض السيد القاسم الاستنتاجات الواردة في تقرير أعدته منظمته بشأن إخفاء الأطفال قسراً واحتجازهم. ويتعرض الأطفال لتعذيب نفسي وجسدي لا يطاق، بما فيه العنف الجنسي. ويُفصلون عن والديهم ويُحتجزون مع البالغين؛ ويُستخدمون شهوداً على والديهم؛ ويُرغمون على الإدلاء بشهادات زور؛ ويُتهمون بالإرهاب؛ ويُخضعون لمحاكم خاصة. وتتراوح أعمار معظم الأطفال المحتجزين بين ١٣ و ١٨ سنة. وظروف الاحتجاز مروعة، لا سيما في مرافق الاحتجاز العسكرية، ويُحرّم الأطفال الحاجات الأساسية، بما فيها الغذاء والرعاية الصحية.

٢٧- أما الأطفال الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة، فيُتهمون بالردة والتجسس لحساب الحكومة أو وكالات الاستخبارات الأجنبية. ويُخضع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الأطفال للاستعباد الجنسي، إذ إن الفتيات يُكرهن على الزواج من عناصر التنظيم؛ أما الفتيان، فتُغرس فيهم أيديولوجية التنظيم ويخضعون للتدريب العسكري.

٢٨- وخوفاً من الوصم الاجتماعي أو الانتقام، يوافق الأطفال على الإبلاغ عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان باعتبارهم شهوداً لا ضحايا؛ لذا، فإن هذه الحالات لا توثق. وتُعد المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان حجر الزاوية في إعادة تأهيل المجتمع السوري. ودعا السيد القاسم المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤوليته عن ضمان حماية الأطفال في الجمهورية العربية السورية. وأوصى بتوثيق حالات الاختفاء القسري، وتحديد أماكن المدافن، وإنشاء قاعدة بيانات للحمض الخلوي الصبغي للأطفال المنفصلين عن أسرهم. وحث مجلس حقوق الإنسان على أن يقي مسألة انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال في الجمهورية العربية السورية قيد نظره الفعلي. وفي الختام، أكد السيد القاسم على الحاجة الملحة إلى حماية الأطفال لتجنّبهم المصير الرهيب لمن توفوا أثناء الاحتجاز.

رابعاً- موجز المناقشة

٢٩- خلال المرحلة التفاعلية من حلقة النقاش، تحدثت الوفود التالية، حسب ترتيب التدخل: آيسلندا (باسم مجموعة بلدان الشمال)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (أصالة عن نفسها ونيابة عن الأردن، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، وقطر، والكويت، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية)، والاتحاد الأوروبي، وكرواتيا (أصالة عن نفسها ونيابة عن سلوفينيا والنمسا)، وآيرلندا، وإسرائيل، وفرنسا، وإستونيا، وبلجيكا، وسويسرا، والمملكة العربية السعودية، وسلوفاكيا، وأستراليا، وجمهورية إيران الإسلامية، وملديف، والولايات المتحدة، والبحرين.

٣٠- وأسهمت في المناقشة المنظمات غير الحكومية التالية: لجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي؛ وهيئة رصد الأمم المتحدة؛ والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والمجلس الدولي لدعم عدالة المحاكمات وحقوق الإنسان؛ ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، وحركة توباوي أمارو الهندية.

مداخلات ممثلي الدول

٣١- ذكّر العديد من ممثلي الدول بأنه مرّ على بداية النزاع سبع سنوات فأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء ما أحدثه النزاع من أثر فظيع على الأطفال، بما في ذلك مستقبلهم، ملاحظين أن الأطفال ما زالوا أكثر عرضة للعنف من سواهم. وأشار البعض إلى أن الجمهورية العربية السورية وُصفت بأنها أخطر بلد على الأطفال في العالم.

٣٢- وأدان العديد من الممثلين بشدة الاستهداف المتعمد والعشوائي للبنية التحتية المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات. وحثوا جميع أطراف النزاع على احترام القانون الدولي الإنساني.

٣٣- ودعا عدد من الممثلين إلى التنفيذ الكامل والفوري لقرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي طالب فيه المجلس بأن توقف أطراف النزاع الأعمال العدائية وأن تمكن من إيصال المساعدات الإنسانية والخدمات إيصالاً آمناً ومستمراً وبلا عوائق والإجلاء الطبي للمرضى والجرحى ممن هم في وضع حرج. وأعربوا عن أسفهم على عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية. وشدد بعض الممثلين على وجه الخصوص على التدهور الخطير والكبير للحالة الإنسانية في الغوطة الشرقية.

٣٤- وأعرب العديد من الممثلين عن أسفهم على أن الأطفال في الجمهورية العربية السورية يعانون انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان، مؤكدين أن تلك الانتهاكات سوف يكون لها عواقب وخيمة في الأجل الطويل، بما في ذلك الضرر الجسدي والنفسي. ولاحظ بعض الممثلين أن ما يقرب من نصف عدد المشردين داخلياً في البلد أطفال. ولاحظ البعض أن سوء التغذية الشديد يزيد حدة في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها.

٣٥- وأعرب العديد من الممثلين عن أسفهم على انتهاكات الحق في التعليم الناجمة عن استهداف المدارس، مشيرين إلى أن هذه الانتهاكات قد تؤثر على مستقبل البلد. ودعوا إلى أن تظل المدارس مفتوحة وأن تكون أماكن آمنة للأطفال.

- ٣٦- وأدان العديد من الممثلين تجنيد الأطفال؛ وشدد البعض على الحاجة إلى برامج لإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالتجنيد القسري وإعادة إدماجهم.
- ٣٧- وشدد العديد من ممثلي الدول على ضرورة مساءلة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي.
- ٣٨- وأكد بعض الممثلين ضرورة التوصل إلى حل سياسي من أجل التخفيف من معاناة الأطفال في الجمهورية العربية السورية.

مداخلات ممثلي المنظمات غير الحكومية

- ٣٩- أدان بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية الهجمات العشوائية على البنية التحتية المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات. وشددوا على أن الأطفال لا يزالون أكثر عرضة للعنف وأن حقوقهم الإنسانية تنتهك يومياً. ويؤثر النزاع على حقوق الأطفال في الحياة والصحة والتعليم والغذاء. وأكد أن معدلات سوء التغذية في عام ٢٠١٧ كانت الأعلى منذ بداية النزاع. وشدد بعض الممثلين على الآثار المدمرة للنزاع على الصحة العقلية للأطفال، مشيرين إلى أن التعافي من الأضرار النفسية سيكون أمراً صعباً.
- ٤٠- وأعرب معظم ممثلي المنظمات غير الحكومية عن صدمتهم من الأوضاع في الغوطة الشرقية، ملاحظين أن نصف السكان المحاصرين تقريباً أطفال. ودعوا إلى إيصال المساعدات الإنسانية فوراً إلى المناطق المحاصرة.
- ٤١- وذكرت منظمتان غير حكوميتين أن "الجماعات الإرهابية" مسؤولة بصورة مباشرة وغير مباشرة عن الهجمات على المدنيين. ودعا بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية أطراف النزاع إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وحث البعض المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لوضع حد لمعاناة الأطفال في الجمهورية العربية السورية وحماية حقوقهم.

خامساً- التعليقات والملاحظات الختامية

- ٤٢- أتاحَت مديرة النقاش للمشاركين، أثناء المناقشة التحوارية وبعدها، فرصة الرد على التعليقات والإدلاء بملاحظات الختامية. ورداً على التعليقات التي أبدتها ممثلو الدول والمنظمات غير الحكومية، أكد المشاركون أن التحدي الأكبر هو إيجاد وسائل مجدية لحماية حقوق الأطفال في الجمهورية العربية السورية. وفيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨)، لاحظ المشاركون أن ٢٠٠ طفل قتلوا منذ اعتماد القرار، وأنه لم يسمح إلا لقافلة مساعدات إنسانية واحدة بدخول الغوطة الشرقية، وأن أكثر اللوازم الطبية التي يُحتاج إليها نُزعت من القافلة. ولوحظ أن الترحيل القسري، الذي حدث سابقاً في أجزاء كثيرة من البلد، يحدث في الغوطة الشرقية.
- ٤٣- وأكد المشاركون أن تقاعس المجتمع الدولي غير مقبول وحثوه على اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد للأعمال الوحشية.
- ٤٤- وذكر أحد المشاركين بأن حكومة الجمهورية العربية السورية تتحمل المسؤولية الكبرى عن توفير الحماية الفعلية لشعبها. وشدد على أنه لا يمكن تحقيق السلام ما لم تكن هناك

مساءلة عن الاختفاء القسري، وأنه ينبغي للحكومة أن تسمح للجنة التحقيق أو للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة مرافق الاحتجاز.

٤٥ - وكرر المشاركون دعوتهم إلى العدالة والمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، مشيرين إلى أن مآتي الدعوة ليس من الانتقام، بل التماس جبر الأضرار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٦ - وقال المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية المعني بالأزمة السورية إنه لا يوجد مبرر لشن هجمات على الأطفال في الجمهورية العربية السورية ولوفاة الناس بسبب نقص الرعاية الطبية المتاحة على بعد بضعة أميال فقط. وشدد على أن شعب الجمهورية العربية السورية بحاجة إلى السلام والاستقرار؛ وخلص إلى أن الكلام لم يعد كافياً، بل ينبغي أن يكون العمل الخطوة التالية.

٤٧ - وقالت مديرة المناقشة، عند ختمها إياها، إن المرء، بعد استماعه ساعتين للانتهاكات المروعة لحقوق الطفل، قد يصبح فاقد الحس. ودعت المشاركين إلى التفكير في السؤال التالي: "ماذا لو كان هؤلاء الأطفال أطفالك، واغتُصب ابنك أو ابنتك أو احتجز أو جُوع حتى الموت أو جُنّد قسراً كي يُقتل؟" ولاحظت أن بعض الضحايا ربما كانوا يستمعون إلى حلقة النقاش في دمشق أو إدلب أو حلب أو غفرين. وأمّلت أنهم لم يستمعوا إلى ما يبعث على القنوط فقط، بل إلى ما يعطيهم بارقة أمل أيضاً.